

سوق العمل في الجزائر بين مقتضيات السوق ومبررات التدخل الحكومي The labour market in Algeria between the market requirements and the justifications for government intervention

هشام ريغي*

Hichem Righi

Abdelhafid Boussouf University Center of Mila, Algeria

h.righi@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2020/11/07

تاريخ الاستلام: 2020/10/24

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مبررات التدخل الحكومي في سوق العمل في ظل اقتصاديات قائمة على آليات السوق، وبحث كيف استمر التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر في ظل اقتصاد السوق. وباستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، توصلت الدراسة إلى أن الفشل السوق في سوق العمل يُبرر للحكومات التدخل في هذا الأخير. كما توصلت أيضاً إلى أنه بالرغم من التحول إلى اقتصاد السوق، استمر التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر، خاصة في مجالي التشغيل والأجور، ما أسهم في تحقيق بعض النتائج الإيجابية. ورغم هذا، ينبغي الموازنة بين آليات السوق والتدخل الحكومي بأخذ إيجابيات النموذجين لتحقيق نتائج مرغوبة في سوق العمل، كما أن الحكومات عليها أن تلعب دوراً هاماً في إيجاد مناخ استثماري ملائم لخلق فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، اقتصاد السوق، تدخل حكومي.

تصنيف JEL: E2.

Abstract

This study aims at examining the justifications for government intervention in the labour market in the light of the economies based on market mechanisms, and to examine how government intervention in Algeria is persisting within the economy of market scope. Using descriptive and analytical approaches, the study concluded that the market failure in the labour market justifies the government intervention. It has also concluded that, despite the transition to the economy of market, government intervention still persists Algeria, especially in areas such as employment and wages, which has contributed to achieving some positive results. In spite of this, a balance should be made between market mechanisms and government intervention by taking the advantages of each model in achieving the desirable results in the labour market, and governments must play an important role in creating an appropriate investment climate to create job opportunities.

Keywords: labour market, market economy, government intervention.

JEL Classification: E2.

* المؤلف المرسل

مقدمة

يحظى موضوع سوق العمل بعناية بالغة على المستويين الفكري والعملي بالنظر لأهمية النتائج التي تنتجها آليات عمل هذه السوق مثل مستويات التشغيل والبطالة والأجور على مختلف أوجه الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني وحتى السياسي، ما يدفع إلى البحث عن مختلف السبل لتحسين مخرجات السوق، ومن بين هذه السبل التدخل الحكومي. إلا أن تبني هذا الخيار يصطدم بحقيقة أن أحد المرتكزات التي يقوم عليها نظام السوق الذي يهيمن على الاقتصاد العالمي اليوم هو تقليص الدور التدخلية للدولة في إدارة الاقتصاد وتركها للسوق.

وتُعتبر الجزائر من الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق بعد سنوات من انتهاج مبادئ الاقتصاد الموجه، والدور المحوري الذي لعبته الدولة في جميع مناحي الحياة، وخاصة في مجالات التشغيل والأجور، وسوق العمل بصفة عامة، وبالرغم من هذا التحول إلا أن الدور التدخلية للدولة في سوق العمل في الجزائر استمر. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: "كيف استمر التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر بعد التحول لاقتصاد السوق؟" ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي السؤالين الفرعيين التاليين:

- هل هناك ما يُبرر للحكومات التدخل في آليات عمل سوق العمل في ظل اقتصادات السوق؟

- ما هي أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر التي تتميز بتدخل الدولة فيها في ظل اقتصاد السوق؟
فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الفرعي وبالتالي على التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيتين التاليتين:

- هناك ما يبرر للحكومات التدخل في عمل آليات عمل سوق العمل في ظل اقتصادات السوق؛

- تُعتبر مؤشرات التشغيل والأجور من المؤشرات الأكثر أهمية في الجزائر والتي تتأثر بشكل كبير بتدخل الدولة فيها في ظل اقتصاد السوق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مختلف المبررات التي تدفع الحكومات للتدخل في أسواق العمل في ظل اقتصادات السوق، وبحث كيف استمر التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر في ظل اقتصاد السوق، والوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول أحد أهم المواضيع وهو موضوع سوق العمل بالنظر لما تشكله المخرجات غير المرغوب فيها لهذا السوق من مخاطر على العديد من المجالات في مختلف الدول.

منهج الدراسة:

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام الأول مثلا عند استعراض دور التدخل الحكومي في ظل اقتصادات السوق وأهدافه. أما الثاني فقد تم استخدامه مثلا في تحليل البيانات التي تضمنتها مختلف الجداول والأشكال والخروج باستنتاجات تهم الدراسة.

الدراسات السابقة:

يُمكن في هذا الصدد استعراض دراستين:

- دراسة (البنك الدولي، 1995) بعنوان "تقرير عن التنمية في العالم: العمال في عالم يزداد تكاملاً"، واشنطن. يُعتبر هذا التقرير قيم، خاصة في بابه الثالث تحت عنوان "كيف ينبغي للحكومات أن تتدخل في أسواق العمل"، والذي إستفادت منه دراستنا في جزئها النظري. وهدف هذا التقرير لبحث إستراتيجيات التنمية التي تعالج إحتياجات العمال بصورة أفضل، وما تستطيع السياسات المتعلقة بسوق العمل الداخلية أن تفعله لتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل، وتأمين الوظائف بدرجة أكبر، وتحقيق معايير أرقى لأماكن العمل، مع الحفاظ على كفاءة أسواق العمل وتعزيزها. وخلص التقرير إلى أنه يمكن معالجة مشكلات الدخل المنخفض وظروف العمل السيئة وانعدام الأمان التي تؤثر في الكثير من العمال في العالم معالجة فعّالة على نحو يقلل من الفقر ومن عدم المساواة على الصعيد الإقليمي. إلا أن الإضطلاع بهذا يحتاج إلى سياسة محلية سليمة وإلى بيئة دولية مؤازرة، وهو ما يعني أن على الحكومات أن تقوم بالعديد من الخطوات، منها أن تسلك طرقاً للنمو تستند إلى السوق من شأنها خلق نمو سريع في الطلب على العمل، وإستغلال الفرص الجديدة المواثية على الصعيد الدولي بأن تنفتح على التجارة وتجذب رؤوس الأموال.

- دراسة (جفال، 2000) بعنوان "من سياسة التشغيل إلى عملية التسريح العمالي في الجزائر"، مجلة التواصل، المجلد 6، العدد 1، جوان. هدفت هذه الدراسة إلى تشرح ظاهرة تسريح العمال في الجزائر خلال فترة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق. ومن بين ما خلصت إليه الدراسة أن نوع التسريح الذي ميز هذه الفترة هو التسريح الجماعي

للعمال منذ سنة 1995 من طرف المؤسسات الاقتصادية لعجزها عن دفع أجور عمالها بسبب الضغوط المالية. ومست العملية الكثير من القطاعات الاقتصادية. كما أن هذه الظاهرة غيرت من سلوك العمال، خاصة في حالة شعورهم بتهديد فقدانهم لمناصب عملهم، حيث قد يستعملون أية طريقة من أجل الحفاظ على مناصب عملهم كقبولهم بشروط أقل من زملائهم في العمل. كما أن النقابات العمالية، وجدت نفسها، كما إعتقد العمال، في موقف ضعف، واهتموها بالتواطؤ مع الإدارة ضدّهم في عملية التسريح الجماعي. ومن بين ما أوصت به الدراسة هو أن معالجة ظاهرة التسريح الجماعي ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار معادلة العرض والطلب على مناصب العمل في كل عمليات الإستثمار دون إغفال مؤشر النمو الديمغرافي إلى جانب تامين هذه المناصب. واستفادت دراستنا من هذه الدراسة من إستعراض ظروف التشغيل والبطالة سنوات التسعينات.

إسهام الباحث:

تتمثل مساهمة الباحث في إبراز الدور الكبير الذي مازال يلعبه التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر لحد اليوم بالرغم من التحول إلى اقتصاد السوق من خلال استعراض مجموعة من القنوات التي تؤثر من خلالها الدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة على التشغيل، بالإضافة إلى استعراض دور الدولة في التأثير على الأجور.

أقسام الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى القسمين التاليين:

- التدخل الحكومي في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق.

- واقع التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.

1. التدخل الحكومي في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق:

1.1. نظرة حول الدور التداخلي للدولة في ظل اقتصاد السوق

أصبح من المسلم به عموماً عند كتابة آدم سميث مؤلفه "ثروة الأمم" في أواخر القرن الثامن عشر أن السوق هي أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاهية. وطبقاً لهذا الرأي فإن دور الدولة يجب أن يقتصر على وظائف جوهرية معينة - توفير سلع وخدمات عامة مثل الدفاع، كفالة أمن الأشخاص والممتلكات، تعليم المواطنين، الإلزام بتنفيذ العقود وهي وظائف روى أنها ضرورية لازدهار السوق (البنك الدولي، 1997، صفحة 23).

ورغم هذا، فإن تدخل الدولة في هذه الفترة مضى ليلعب دوراً حيوياً وحافزاً في تطور الأسواق ونموها في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية. فالولايات المتحدة الأمريكية رغم أن

تدخلها في الاقتصاد من الناحية التاريخية كان محدوداً أكثر مما كان في أوروبا أو اليابان، إلا أنها لعبت دوراً أساسياً في إنشاء أول خط للتلغراف والذي كان بداية لتطور صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما كان لها أيضاً دوراً أساسياً في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي الذي ساعد على تحقيق زيادة في الإنتاجية (البنك الدولي، 1997، صفحة 23)

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينيات، سيطرت آراء كينز عن العلاقات الكلية بين الأسواق والحكومة في معظم الدول الغربية. إلا أنها واجهت عندئذ ثورة مضادة أدت إلى انقلابها. وكان القوة الدافعة في عالم الفكر هو ميلتون فريدمان والذي حاج بأن الأسواق كانت تتمتع بالرشد والفعالية. وعلى النقيض من ذلك، لم تكن الحكومات تتمتع بالكفاءة، وغالباً ما كانت غير رشيدة. كما أنها لم تكن تعمل دائماً للمصلحة العامة، وأيضاً كان يُمكن أن تقع فريسة للفساد أو أسيرة لمصلحة جماعة ما (بوتيل، 2009، صفحة 34).

وفي مطلع تسعينات القرن العشرين بدا انتصار الأسواق على الدولة مسألة شبه مكتملة. وأضعف انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط حائط برلين الثقة في دور الدولة في قيادة الحياة الاقتصادية والسياسية للمواطنين. وعلى مستوى الاقتصاديين، اكتسبت الأسواق، والتي كانت بالفعل مكانتها كبيرة إلى حد ما، مزيداً من التقدير (لونغاني، 2016، صفحة 2).

وبالرغم من هذا، أصبح الدور التنظيمي للدولة في معظم الاقتصادات الحديثة أكثر اتساعاً وتعقيداً عما كان في أي وقت مضى ويشمل مجالات مثل البيئة والقطاع المالي، إلى جانب المجالات التقليدية مثل الاحتكارات (البنك الدولي، 1997، الصفحات 29-30). فأليات السوق لا تكفي لوحدها لتحقيق كل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، خاصة في الدول النامية، وهو ما يستدعي تدخل الحكومات ووضعها قيود تنظيمية على عمل الأسواق، على المستهلك، على المنشأة، وعلى توزيع الموارد (بابكر، 2004، صفحة 4).

فاقتصاد السوق لا يدل ضمناً على غياب الحكومة، بل على العكس، حيث يتضمن دوراً هاماً تؤديه الحكومة في مجال مختلف ألا وهو المجال التنظيمي الذي يضع قواعد اللعبة ويضمن تنفيذها للتغلب على ما يُسمى فشل السوق (غنيم، صفحة 7). ويُعرف هذا الأخير بأنه "مجموعة الظروف التي يفشل في ظلها اقتصاد السوق في تخصيص الموارد بكفاءة". (البنك الدولي، 1997، صفحة 28). وتتعدد مصادر فشل الأسواق ودرجات هذا الفشل، والنتائج المترتبة على دور الدولة وشكل التدخل العام يُمكن أن تكون مختلفة تماماً في كل حالة. (البنك الدولي، 1997، صفحة 28)

وكثيراً ما كانت برامج الإصلاح الاقتصادي تستهدف في الماضي خفض حجم القطاع العام، وكثيراً ما يكون ذلك صائباً لأن قطاعات الدولة تشكل في كثير من الأحيان حواجز أمام النمو

بسبب عوامل من بينها عدم الفعالية والنوعية الرديئة للخدمات العامة والفساد. بيد أن السياسات الاقتصادية لا ينبغي أن تركز على برامج للحد من تدخل الدولة فقط، وإنما ينبغي أن تركز على تحديث قدرات الدولة وتقويتها، والتي يعد وضع سياسة إنمائية بدونها شبه مستحيل أو غير فعال، سواء تعلق الأمر بالعمالة أو السياسة الاجتماعية أو السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي أو المفاوضات التجارية (مكتب العمل الدولي، 2006، صفحة 10).

فالتحول إلى فلسفة الحرية الاقتصادية لا يعني على الإطلاق إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤوليتها نحو المجتمع، فمن المسلم به حتى في أكثر دول العالم حرصاً على فلسفة الحرية الاقتصادية أن على الدولة:

أ. أن تتدخل لتصحيح المسار الاقتصادي إذا عجزت قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع؛

ب. كما أن عليها أن تتدخل لحماية محدودي الدخل تمثيلاً مع مبادئ وقيم العدل والتكافل الاجتماعي (عبد النعيم).

وتعتبر الفكرة القائلة بأن على الدولة أن تبقى بعيدة بأنها فكرة خاطئة. فالدولة بمؤسساتها ولوائحها الشفافة وتسهيلات التمكينية، تمثل شريكاً رئيسياً بالنسبة للمشاريع والمجتمعات المحلية لكي تنمو (مكتب العمل الدولي، 2006، صفحة 10)

ويمكن التمييز بين حالتين تدفعان إلى التدخل المباشر للحكومات في آليات السوق بدلاً من حماية المنافسة: التركيز الطبيعي في الأسواق والتضارب بين نتائج السوق وأهداف السياسة الحكومية (بابكر، 2004، صفحة 4). وقد تلجأ الحكومات إلى التدخل في آليات السوق بغرض تحقيق الأهداف التالية:

أ. حماية الأمن القومي، كحماية السلع الاستراتيجية والسلع عالية التقنية؛

ب. حماية حقوق العمال* من خلال التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور، النقابات، نوعية وأمان بيئة العمل؛

ج. حماية الثقافة حيث تقوم الحكومات أحياناً بتنظيم إنتاج وتداول المنتجات الثقافية للحفاظ على التراث والشخصية القومية؛

د. تحفيز الخارجيات الموجبة والتي تشمل النشاطات التي يزيد عائدها الاجتماعي على العائد السوقي وبالتالي يقل مستوى إنتاجها عن المستوى الأمثل في ظل آليات السوق كما في قطاعات التعليم، الرعاية الصحية والبحوث والتطوير؛

* تم استبدال كلمة "العمل" الواردة في المصدر إلى كلمة "العمال" التي نراها المصطلح الأنسب.

هـ. حماية حقوق الملكية كبراءة الاختراع، حقوق النسخ والعلامات التجارية؛
 و. تجنب الخارجيات السالبة والتي تشمل النشاطات التي تكون تكلفتها الاجتماعية أعلى
 من تكلفتها السوقية وبالتالي يزيد مقدار إنتاجها في ظل آليات السوق عن المقدار الأمثل
 من وجهة نظر المجتمع كالأنشطة المرتبطة بالتلوث البيئي؛
 ز. حماية المستهلك، مثلا المنافسة بين شركات الطيران قد تضر بالمستهلك من حيث توفر
 الأمان؛

ح. تأمين إيرادات الحكومة، تثبيت الأسعار وتحقيق الاستقرار العام في الاقتصاد الوطني
 كتدخل البنوك المركزية للتأثير على أسعار الفائدة (بابكر، 2004، صفحة 6).
 ومثلما تفشل الأسواق، فإن الحكومات أيضاً يُمكن أن تفشل (برنامج الأمم المتحدة
 الإنمائي، 2013، صفحة 75). ويُشار إلى فشل الحكومة بالفشل غير السوقي، ويحدث عندما
 يؤدي التدخل الحكومي بتخصيصات غير كفؤة للسلع والخدمات (الكواز، 2008، صفحة 4).
 وهذا الفشل يُمكن الاستعاضة عنه بالتكامل إذا عملت الحكومات والأسواق معاً (برنامج الأمم
 المتحدة الإنمائي، 2013، صفحة 75). "فالبلدان تحتاج إلى مؤسسات حكومية قوية وفعالة،
 وكذلك إلى اسواق قوية وحيوية -على ألا يكون أحدها على حساب الآخر - من أجل تحقيق
 نتائج اقتصادية واجتماعية جيدة." (مكتب العمل الدولي، 2006، صفحة 10)

2.1. مبررات تدخل الدولة في سوق العمل في ظل اقتصاد السوق

تُعتبر أسواق العمل من المجالات التي كانت محل صراع فكري بين مؤيد للتدخل فيما
 ومعارض لهذا الاتجاه. ويُعرّف سوق العمل بأنه "الوسط الذي يقوم فيه العاملون أو الباحثون
 عن عمل بعرض خدماتهم في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم، كما يقوم فيه أصحاب العمل
 باستخدام واستثمار هذه الخدمات مقابل شروط وظروف معروفة أو يتم الاتفاق عليه[1]".
 (منظمة العمل العربية، 2008)

وأسواق العمل تختلف عن أسواق السلع. فالأجور التي تحددها أسواق العمل وشروط
 التوظيف التي تضعها تؤثر على نوعية حياة العمال وأسرهم بشكل عميق، عادة بطرق قد تبدو
 قاسية وظالمة. ولهذا تكون المجتمعات، والحكومات التي تمثلها في جميع أنحاء العالم معنية
 بشكل خاص بأسواق العمل (البنك الدولي، 1995، صفحة 100).

ويتم التدخل في أسواق العمل غير المقيدة (unfettered) من طرف المجتمعات عندما تعجز
 هذه الأسواق عن تحقيق أكفأ النتائج، أو عندما يُراد جعل النتائج التي تحققها السوق مساهمة
 لتفضيلات وقيم هذه المجتمعات (البنك الدولي، 1995، صفحة 100). ويُمكن التمييز بين
 أربعة أسباب للتدخل:

أ. القوة غير المتكافئة في السوق؛

ب. التمييز؛

ج. عدم كفاية المعلومات؛

د. عدم كفاية التأمين ضد المخاطر (البنك الدولي، 1995، صفحة 100).

وترتبط جميع هذه الأسباب باعتبارات الكفاءة والإنصاف. فعندما تكون القوة غير متكافئة في السوق، فالعمال عادة ما يكونون في وضعية ضعف بالنسبة للشركات، ويعجزون عن حماية أنفسهم من المعاملة الجائرة. وهذا يؤدي أيضاً لخسائر في الكفاءة حيث يقل احتمال استثمار العمال في المهارات التي تخص شركات معينة. وبالنسبة للعمال الذين ينتمون إلى مجموعات كان صوتها خافتا في المجتمع، الأطفال، النساء والأقليات الدينية والاثنية، فإن هذه القوة غير المتكافئة في السوق تصبح مشكلة أكبر. ويؤدي التمييز إلى نتائج في السوق لا تتصف فقط بعدم الإنصاف بل أيضاً بعدم الكفاءة: فهي تحد من مساهمة المرأة ومجموعات الأقلية في التنمية الاقتصادية. ويؤدي ضعف إطلاع العمال وبعض أرباب العمل على أحوال بيئة العمل، خاصة ما يتعلق بالصحة والأخطار التي تهدد السلامة، إلى زيادة عدم الكفاءة. وأخيراً، فإن العمال وأسرهم عادة ما يعجزون عن تأمين أنفسهم بشكل كافي ضد خطر فقد الدخل نتيجة البطالة أو العجز أو التقدم بالسن (البنك الدولي، 1995، صفحة 100).

وتستجيب المجتمعات عادة لأوجه فشل السوق هذه من خلال ثلاثة طرق:

أ. وضع ترتيبات غير رسمية؛

ب. تمكين نقابات العمال من المساومة باسم العمال؛

ج. التشريع أو التدخل الحكومي المباشر (البنك الدولي، 1995، صفحة 100).

وتتدخل الحكومات بصورة مباشرة في أسواق العمل لتحقيق أهداف اجتماعية معينة، ومن بين أكثر التدخلات شيوعاً هو حظر تشغيل الأحداث، حماية العاملات والأقليات، تحديد حد أدنى للأجور، سن القوانين بشأن السلامة في مكان العمل والمعايير الصحية (البنك الدولي، 1995، صفحة 102). ويوضح الجدول رقم 1 أنواع التدخلات التي تقوم بها الحكومات في أسواق العمل.

الجدول 1: أنواع تدخل الحكومات في أسواق العمل

نوع التدخل	ضمانات وسياسات محددة	أمثلة
تحديد حقوق العمال وحمايتهم	حق تكوين الاتحادات والتنظيمات حق المساومة الجماعية حق الانغماس في العمل الصناعي (الاضراب)	يستطيع العمال تشكيل اتحادات عمالية. تستطيع الاتحادات أن تتفاوض على الأجور وظروف العمل مع أرباب العمل. يستطيع العمال الاضراب أو استخدام أي وسائل أخرى غير عنيفة لتحقيق مطالبهم.
حماية المحرومين	تحديد حد أدنى لسن العمل المساواة في الأجور وفي فرص العمل أحكام خاصة بالمرأة	لا يجوز السماح بتشغيل الأطفال دون الخامسة عشرة؛ ويكون الحد الأدنى لسن العمل ثمانية عشرة عاما إذا كان العمل خطرا على الصحة والسلامة أو المعنويات. لا يمكن أن يدفع لأي عامل أجرا يقل عما يدفع لآخر أو استبعاده من العمل لأسباب تتعلق بنوع الجنس، والعنصر، والدين، والخلفية الاثنية، [و]الأصل القومي، أو التوجه الجنسي. وقد يستخدم العمل الإيجابي من أجل حماية المجموعات المحرومة. يقتضي الأمر توفير إجازة أمومة للعاملات، وينبغي عدم اجبارهن على العمل ليلا.
تحديد حد أدنى للتعويض عن العمل	حد أدنى للأجور حد أدنى للإعانات غير المتعلقة بالأجور والأجر الإضافي	ينبغي أن يتقاضى العمال حد أدنى للأجر بالساعة. ينبغي تزويد العمال بمنافع طبية ومرتفعة بالإسكان، وحد أدنى من أيام الاجازات سنويا، وأجور محددة للعمل الاضائي بعد الحد الاقصى المحدد لساعات العمل.
ضمان ظروف عمل لائقة	حد أدنى من ظروف الصحة والأمان تحديد حد أقصى لساعات العمل	ينبغي توافر الاضياء والتهوية السليمة في أماكن العمل، وينبغي توفير الحماية للعمال من الأنشطة الخطرة. لا يمكن مطالبة العمال في الظروف العادية بالعمل أكثر من عدد معين من الساعات اسبوعيا؛ وينبغي أن يكون لهم اجازة يوما واحدا على الأقل كل اسبوع.
توفير الضمان للدخل	الضمان الاجتماعي ضمان الوظيفة ودفع مكافأة انهاء الخدمة الاشغال العامة	يحق للعمال المبعدين من العمل نتيجة للعجز، التسريح، أو كبر السن الحصول على مدفوعات من التحويلات استنادا لخبرة العمل السابقة. للعامل بعض الحقوق في عدم الفصل حسب المزاج، وحق في التعويض عند الفصل. يتم تقديم وظائف مؤقتة للراغبين في العمل في أوقات ضعف الطلب على العمل.

المصدر: (البنك الدولي، 1995، صفحة 101).

وتُعتبر الحكومات في مختلف دول العالم مصدراً لتوظيف اليد العاملة، إلا أنها يُمكنها الاستمرار في توظيف أقلية فقط من الباحثين عن العمل. فمن المستبعد ومن غير المرغوب فيه استمرار القطاع العام في لعب الدور الرئيسي في عملية خلق الوظائف في المستقبل، حيث تشير محدّدات المالية العامة وانخفاض معدلات الإنتاجية لدى العمال إلى أن أية زيادة في عملية التوظيف في القطاع العام سوف تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، كما أنها يُمكن أن تكون غير كافية لتشغيل العدد الكبير من العاطلين والخريجين الجدد المصطفين بانتظار الحصول على وظائف حكومية ("خلق 100 مليون فرصة عمل"، بلا تاريخ، صفحة 8).

وفي ظل اقتصاد السوق، يُعتبر القطاع الخاص مصدراً لخلق الوظائف (مكتب العمل الدولي، 2012، صفحة 27). وفي مثل هذه الحالة يكون دور الحكومات هو التكفل بتوفير الشروط اللازمة لحدوث نمو قوي يقوده القطاع الخاص، والوعي بأسباب تعذر توفر ما يكفي من فرص العمل التي تصب في صالح التنمية، وإزالة أو التخفيف من القيود التي تحول دون خلق المزيد من هذه الفرص (البنك الدولي، 2013، الصفحات 21-22). ومن شأن عدم تسريع نمو التوظيف في القطاع الخاص المنظم أن يؤدي إلى نمو أعداد الذين ينشطون في الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ("خلق 100 مليون فرصة عمل"، بلا تاريخ، صفحة 8)

ويتأكد تدخل مختلف الدول في أسواق عملها خلال الأزمات، حيث تشير الكثير من تجارب الدول المتقدمة الرأسمالية نفسها إلى دور الدولة في التخفيف أو معالجة الاختلالات الذي حدثت في أسواق العمل نتيجة الأزمات الاقتصادية والتي عجزت الأسواق عن حلها. ومن الأمثلة الحديثة لهذه الأزمات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008-2009، والتي تحولت إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم إلى أزمة في سوق العمل أدت إلى زيادة مستويات البطالة. ولمواجهة هذه الظاهرة، تحركت معظم الدول من خلال ردود أفعال قوية على مستوى السياسات لولاها لازدادت البطالة (داو و لونغاي، 2010، صفحة 23). وتمثل هذا التحرك في ثلاثة أجزاء:

- دعم الطلب الكلي من خلال إجراءات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة؛
- برامج العمل قصيرة الأجل ومنافع التأمين الخاصة بالبطالة للتخفيف من سوء الأوضاع في سوق العمل؛
- الدعم الموجه للتوظيف للحد من تسريح العمالة وتسريع انتعاش سوق الوظائف (داو و لونغاي، 2010، صفحة 23).

ومن أجل تحقيق أهداف متوسطة الأجل أو للحيلولة دون حدوث تدهور في القدرة الشرائية للعمال الأكثر انخفاضاً في الأجور أثناء الأزمة، تدخلت العديد من الدول، بما فيها أغلب الدول المتقدمة، وقامت برفع الحد الأدنى للأجور في سنة 2009. ومن بين الدول التي

قامت بهذا الإجراء نجد كل من البرازيل، اليابان، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (منظمة العمل الدولية، 2010، صفحة 65). والأزمة المالية لسنة 2008-2009 تُعتبر مثالاً فقط من بين العديد من الأمثلة التي استدعت تدخل الدول في أسواق العمل فيها، وفي الاقتصاد ككل بالرغم من تبنيها لقواعد السوق، وهو ما يثبت الأهمية التي يكتسبها التدخل الحكومي. وتُعتبر الجزائر من الدول التي تبنت قواعد السوق منذ نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين بعد سنوات من انتهاج نظام الاقتصاد الموجه. وبالرغم من أن تدخل الدولة في سوق العمل في ظل هذا النموذج الاقتصادي أمر طبيعي، إلا أن هذا التدخل استمر بالرغم من التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، فما هي أهم مؤشرات سوق العمل التي مازالت تتميز بتدخل الدولة فيها؟

2. واقع التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر في ظل اقتصاد السوق:

أملت الظروف التي ميزت الساحتين الوطنية والدولية وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية، الأيديولوجية والسياسية التحولات والتغيرات الهامة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري. فلقد تبنت الجزائر غداة الاستقلال استراتيجية وفق نظرة اشتراكية تقوم على التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام، إلا أنه ابتداء من سنة 1986 بدأت هذه الاستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاحتلال بفعل الأزمة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري، الذي دخل في أزمة حادة دفعت الجزائر في بداية التسعينات إلى التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق (عماري، 2011، صفحة 3)، وهو اقتصاد من بين ركائزه تقليص الدور التدخلية للدولة في العديد من المجالات، ومنها سوق العمل. وسنحاول دراسة دور التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق في التأثير على دور الدولة في سوق العمل على مستويين: التشغيل والأجور.

1.2. التشغيل

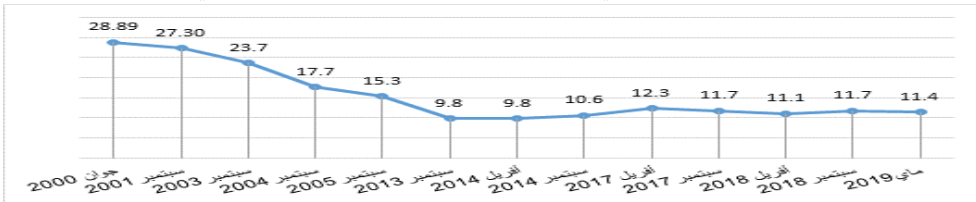
تُعتبر القفزة الكبيرة الذي سجلها تطور التشغيل أحد المكاسب الكبرى للثورة السياسية والاقتصادية في الجزائر، خصوصا منذ تطبيق أسلوب التخطيط، حتى أصبح العمل مأمونا لكل طالب [عمل]، وأصبح على الأخص مضمونا لكل من تحصل على كفاءات التأهيل من مؤسسة التعليم أو التكوين (بهلول، صفحة 256). وبعد عقود من تبني أسلوب التخطيط المركزي وهيمنة الدولة التي ميزت فترة ما بعد الاستقلال، اضطرت الجزائر منذ أواخر الثمانينات، بسبب المشاكل المتراكمة نتيجة تبني الأسلوب السالف الذكر والأزمة النفطية لسنة 1986 وتراكم المديونية الخارجية، إلى التحول إلى نهج السوق القائم على الحرية الاقتصادية والمبادرات الفردية.

ونظراً للتدخل الكبير للدولة في سوق العمل الذي ميز فترة التخطيط المركزي، فلقد كان لإصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق أثر كبير. فبرامج الإصلاح والتصحيح تؤدي عموماً إلى ارتفاع معدلات البطالة السافرة وتوسع قطاع العمل غير النظامي وارتفاع معدلات هجرة الكفاءات نحو الخارج، حيث يؤدي خفض الإنفاق العام إلى ضهور الطلب على اليد العاملة، سواء بطريقة مباشرة عن طريق الحد من التوظيف في القطاع العام، أو بطريقة غير مباشرة بسبب عامل الانكماش، لأنه يترجم عادة بانخفاض الاستثمارات الحكومية وضغط الأجور (عيسى، 1997، صفحة 63).

وأحدثت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، وآخرها برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) مع صندوق النقد الدولي، أثراً سلبية على التشغيل، حيث فقدت البنية الاجتماعية والاقتصادية للفئة العاملة توازنها خاصة عندما انطلقت عملية التسريح الجماعي سنة 1995، حيث مست هذه العملية عدداً كبيراً من المؤسسات الاقتصادية بتسريح الآلاف من عمالها. فلقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1995-1997 تسريح 80000 عاملاً، ووصل عدد المسرحين إلى 200000 عاملاً في نهاية شهر مارس 1998. ومست العملية الكثير من القطاعات الاقتصادية. فقطاع البناء شهد تسريح 112025 عاملاً، وشهد القطاع الصناعي تسريح 27069 عاملاً، كما أن القطاع الفلاحي عرف تسريح 2620 عاملاً. وقام مركب الحديد والصلب بالحجار ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1997 بتسريح ما يقارب 8000 عاملاً في إطار الذهاب الطوعي (جفال، 2000، الصفحات 312-313).

ومع بداية الألفية الثالثة، جاءت مرحلة جديدة في الاقتصاد الجزائري مع الانتهاء من برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث شهد معدل البطالة انخفاضاً كبيراً خلال الفترة جوان 2000-ماي 2019 من 28.9% إلى 11.4%، وسجلت فترتي سبتمبر 2013 وأفريل 2014 أقل معدل بـ 9.8%، وهو ما يوضحه الشكل رقم 1 أدناه.

الشكل 1: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة جوان 2000-ماي 2019 (%)



المصدر: معطيات جوان 2000 حتى سبتمبر 2005: (الديوان الوطني للإحصائيات)، معطيات باقي الفترات: (ONS, 2019a).

وبصفة عامة، لعب تدخل الدولة المباشر وغير المباشر في سوق العمل منذ بداية الألفية الثالثة دوراً محورياً في ارتفاع مستويات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة. وتتمثل طبيعة هذا التدخل خاصة من خلال:

أ. دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛

ب. برامج الاستثمارات العمومية؛

ج. توسع التوظيف في الوظيفة العمومية.

1.1.2. دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

تماشياً مع الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في خلق الوظائف في اقتصاد السوق، يهيمن القطاع الخاص في الجزائر على العدد الأكبر من المشتغلين بـ 7 ملايين و14 ألف مشتغل (أي ما نسبته 62.18%)، في حين يشغل القطاع العام 4 ملايين و267 ألف مشتغل (أي ما نسبته 37.82%) وهذا خلال الفترة المرجعية ماي 2019 (ONS, 2019a). وبالرغم من هذه الهيمنة، فإن حقيقة هذا الاتجاه الذي يُميز القطاع الخاص تكمن في الدور الهام الذي تلعبه الدولة في دعم هذا القطاع من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد شهدت السنوات الماضية طفرة هائلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بفضل الدعم الكبير الذي قدمته الدولة من خلال العديد من الآليات والتسهيلات المقدمة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات. فإذا أخذنا الفترة 2013-السداسي الأول 2019، يُلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 777816 مؤسسة إلى 1171945 مؤسسة، وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل كلي بارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، في ظل انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. فالأولى ارتفع عددها من 777259 مؤسسة إلى 1171701 مؤسسة، في حين انخفض عدد الثانية من 557 مؤسسة إلى 244.

ونتيجة للارتفاع المسجل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتفع عدد الوظائف فيها من 2001892 وظيفة إلى 2818736 وظيفة خلال الفترة 2013-السداسي الأول 2019، وارتفعت بذلك مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل الكلي من 18.56% إلى 24.99%. وكان هذا الارتفاع في عدد الوظائف مدفوعاً بشكل كلي بارتفاع عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 1953636 وظيفة إلى 2797781 وظيفة، في ظل انخفاض عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من 48256 وظيفة إلى 20955 وظيفة. وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بـ 24.80% من التشغيل الكلي خلال السداسي

الأول من سنة 2019. والجدول رقم 2 أدناه يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد الوظائف فيها.

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط وعدد الوظائف فيها خلال الفترة
2013-السداسي الأول 2019

السداسي الأول 2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة البيان	طبيعة م.ص.م
1171701	1141602	1074236	1022231	934037	851511	777259	العدد	الخاصة
2797781	2702067	2632018	2511674	2327293	2110665	1953636	الوظائف	
244	261	267	390	532	542	557	العدد	العامة
20955	22197	23452	29024	43727	46567	48256	الوظائف	
1171945	1141863	1074503	1022621	934569	852053	777816	م.ص.م	المجموع
2818736	2724264	2655470	2540698	2371020	2157232	2001892	الوظائف	
24.99	24.76	24.46	23.43	22.38	21.07	18.56	النسبة* (%)	
24.80	24.56	24.24	23.16	21.97	20.61	18.11	النسبة** (%)	

Sources:

- Données 2013-2014: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2015).
- Données 2015-2016: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2017).
- Données 2017-2018: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019a).
- Données 1^{er} semestre 2019: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019b).

* نسبة المشتغلين في إجمالي م.ص.م إلى التشغيل الكلي.

** نسبة المشتغلين في م.ص.م الخاصة إلى التشغيل الكلي.

قام الباحث بحساب عدد م.ص.م العمومية لسنة 2015 من خلال الفرق بين العدد الإجمالي لـ م.ص.م وعدد م.ص.م الخاصة في هذه السنة، وحساب نسبة المشتغلين في إجمالي م.ص.م إلى التشغيل الكلي، ونسبة المشتغلين في م.ص.م الخاصة إلى التشغيل الكلي على أساس معطيات مجموع الوظائف في م.ص.م الإجمالية والخاصة الواردة في الجدول ومعطيات العدد الكلي للمشتغلين الواردة في (ONS, 2019a). (فيما يخص معطيات العدد الكلي للمشتغلين للسنوات التي تحتوي على فترتين مرجعيتين فقد تم استخدام الفترة المرجعية الثانية).

2.1.2. برامج الاستثمارات العمومية:

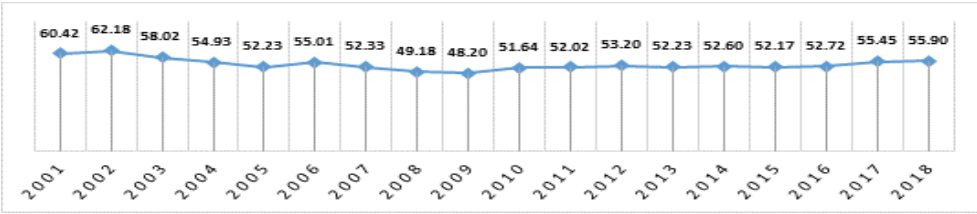
يتمتع قطاع الأشغال العمومية في الاقتصاد الوطني بمكانة عظمى من خلال:

- المساهمة القوية في النمو؛
- مساهمة هامة في سياسة التشغيل؛
- تحقيق أثر في التنمية من خلال الاستثمارات وأثر إيجابي يشمل القطاعات الأخرى؛

د. المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال تحقيق الأثر على الشغل والمخططات الموجهة لمؤسسات الإنجاز العمومية والخاصة ومن خلال تقديم خدمات عمومية وتوفير تجهيزات الهياكل القاعدية (تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، 2008، صفحة 221).

وأسهمت مختلف برامج الاستثمارات العمومية التي أطلقتها السلطات العمومية منذ سنة 2001 في خلق العديد من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاعات المرتبطة. فخلال الفترة 2001-2014 والتي تضمنت ثلاثة برامج للاستثمارات العمومية*، فاقت نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت مستوى 50% ماعدا سنتي 2008 و2009. وحافظت النسبة على مستوى فوق 50% خلال السنوات اللاحقة حيث بلغت 55.90% سنة 2018.

الشكل 2: نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت (%)



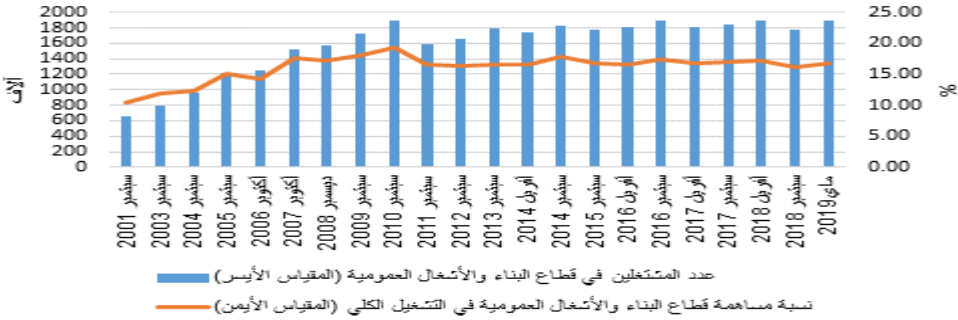
Source: Taux calculés par l'auteur à partir de:

- Données 2001-2014: (ONS, 2016, pp. 68-69), Données 2015-2018: (ONS, 2019b, p. 9).

وارتفع عدد المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية من 650 ألف مشتغل في سبتمبر 2001 إلى حوالي 1.9 مليون مشتغل في ماي 2019. وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في التشغيل الكلي خلال نفس الفترة من 10.44% إلى 16.75%، وهو ما يوضحه الشكل رقم 3 أدناه.

* لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج وانعكاساتها على التشغيل والبطالة، أنظر (ريغي، 2009)

الشكل 3: تطور عدد المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية ونسبة مساهمته في التشغيل الكلي



المصادر:

- معطيات 2001، 2003: (الديوان الوطني للإحصائيات).

- Données 2004-2008: (ONS, 2014), Données 2009-2019: (ONS, 2019a).

النسب من حساب الباحث على أساس المعطيات من المصادر التي تم من خلالها إعداد الشكل.

3.1.2. توسع التوظيف في الوظيفة العمومية:

شهدت السنوات الماضية حملة توظيف كبيرة في العديد من القطاعات العمومية (الصحة، التربية، التعليم العالي، ...)، أفضت إلى تشغيل عدد كبير من الأفراد. ولقد بلغ عدد تعداد الوظيفة العمومية حوالي 2.1 مليون موظف وعون عمومي حتى تاريخ 03 ديسمبر 2017 موزعين حسب الطبيعة القانونية لعلاقة العمل إلى 1645254 موظف و450295 متعاقد (المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، 2018). كما يتوزع هؤلاء على عدد من القطاعات كما هو موضح في الجدول رقم 3 أدناه.

الجدول 3: توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب قطاعات النشاط حتى تاريخ

2017/12/03

المجموع	قطاعات أخرى	العدل	التكوين والتعليم المهنيين	المالية	التعليم العالي	الصحة العمومية	التربية الوطنية	الداخلية والجماعات المحلية
2095549	206788	44379	56359	80635	185031	276514	638191	607652

المصدر: (المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، 2018).

2.2. الأجور:

"تعتمد الحكومات في جميع أنحاء العالم على سياسات الأجور لتصحيح فشل السوق في تحقيق نتائج مرغوب فيها من الناحية الاجتماعية أو مقبولة من الناحية الأخلاقية أو تمشياً مع المفاهيم المحلية للعدالة الاجتماعية." (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 33)

ونظراً لأهمية الأجور في الحياة الاقتصادية ولخطورة الطبقة العاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضاً فقد أصبح تدخل الدولة في سوق العمل وتحديد الأجور أمراً حتمياً. أضف إلى ذلك دور النقابات العمالية الحيوي الفعال في سياسة تحديد الأجور والضغط، بحسب قوة النقابة، لوضع حد أدنى للأجور لا يجوز النزول عنه بأي حال من الأحوال. كل ذلك جعل تحديد الأجور لا يترك لقوى السوق ولكن يتم تحديده سلفاً لما في ذلك من مصلحة للطبقة العاملة (ناشد، 2009، صفحة 321).

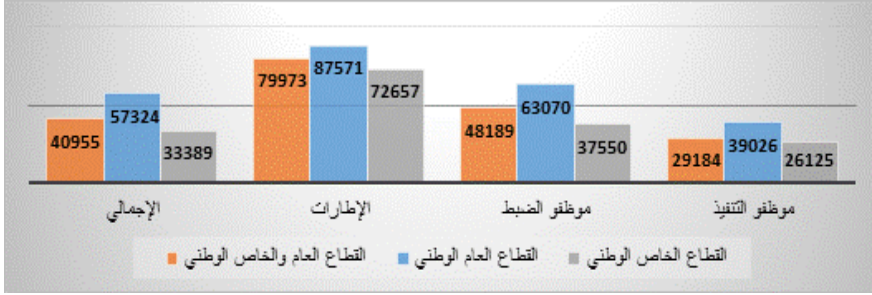
وقررت المادة 80 من القانون رقم 90-11 (قانون رقم 90-11، 1990) أن للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدى، ويتقاضى بموجبه مرتبا أو دخلا يتناسب ونتائج العمل. والراتب حسب هذا القانون يتكون من:

- أ. الأجر الأساسي الناجم عن التصنيف المهني في الهيئة المستخدمة؛
- ب. التعويضات المدفوعة بحكم أقدمية العامل أو مقابل الساعات الإضافية بحكم ظروف عمل خاصة، لا سيما العمل التناوبي والعمل المضمر والإلزامي، بما فيه العمل الليلي، وعلاوة المنطقة؛
- ج. العلاوات المرتبطة بإنتاجية العمل ونتائجه.

ويُعتبر مستوى تأهيل الأجير والقطاع القانوني وحجم المؤسسة، بالإضافة إلى خصوصيات التعويض القطاعي للمؤسسات في بعض القطاعات أكثر العناصر التي تؤدي إلى تمييز مستوى الأجور (ONS, 2019c, p. 10). ويتميز القطاع العام الوطني بارتفاع متوسط الأجور التي يدفعها مقارنة بالقطاع الخاص. فنتائج التحقيق السنوي حول الأجور لدى المؤسسات والتي تخص شهر ماي 2018 الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات والذي شمل 512 مؤسسة عمومية وطنية و236 مؤسسة خاصة وطنية تضم 20 أجيماً فأكثر تنشط في مختلف القطاعات ماعدا الزراعة والإدارة (ONS, 2019c, p. 1)، تشير أن الأجر الصافي المتوسط الشهري للقطاع العام والخاص الوطني بلغ خلال شهر ماي من سنة 2018 مبلغ 40955 دج. ويدفع القطاع العام الوطني أجراً صافياً متوسطاً شهرياً أعلى من القطاع الخاص الوطني، حيث يبلغ في الأول 57324 دج، في حين يبلغ في الثاني 33389 دج.

كما يتميز القطاع العام بدفع أجوراً أعلى من القطاع الخاص حسب مستوى المؤهلات (الإطارات، موظفو الضبط، موظفو التنفيذ) كما يوضحه الشكل رقم 4 أدناه.

الشكل 4: الأجر الصافي المتوسط الشهري حسب القطاع القانوني ومستويات المؤهلات في شهر ماي 2018



Source: Préparé par l'auteur à partir de données de: (ONS, 2019c).

تُعتبر معطيات ماي 2018 آخر معطيات متوفرة حتى كتابة هذه السطور.

ويُعتبر تحديد حد أدنى للأجور من أهم مجالات تدخلات الحكومة في مجال الأجور. ويُحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون المطبق في قطاعات النشاط في الجزائر بموجب مرسوم بعد استشارة الاتحادات النقابية للعمال وأصحاب العمل الأكثر تمثيلاً (قانون رقم 90-11، 1990).^{*} ويراعى عند تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون تطور ما يأتي:

أ. متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة؛

ب. الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك؛

ج. الظروف الاقتصادية العامة (قانون رقم 90-11، 1990).

وُثِّمت أحكام القانون رقم 90-11 بمادة 87 مكرر (مرسوم تشريعي رقم 94-03، 1994) تنص على أن الأجر الوطني الأدنى المضمون، المذكور في المادة 87 من القانون، يشمل الأجر القاعدي والعلوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها، باستثناء التعويضات المدفوعة لتسديد المصاريف التي دفعها العامل.

وحدد المرسوم التنفيذي رقم 15-59 (مرسوم تنفيذي رقم 15-59، 2015) في مادته الثانية العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون حيث يشمل الأجر القاعدي والتعويضات والعلوات مهما كانت طبيعتها باستثناء تلك المتعلقة بما يأتي:

أ. تعويض تسديد المصاريف التي دفعها العامل؛

ب. الخبرة المهنية أو أي تعويض يدفع بعنوان الأقدمية؛

ج. تنظيم العمل والتي تخص العمل التناوبي والخدمة الدائمة والساعات الإضافية؛

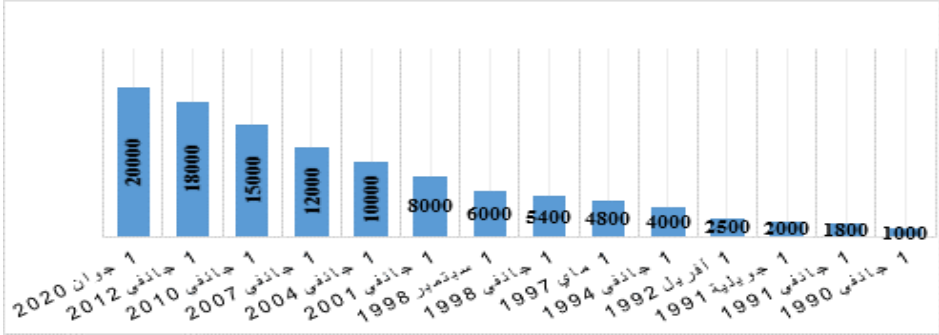
د. الظروف الخاصة بالعزلة؛

^{*} تم استخدام أيضاً النسخة الفرنسية من القانون نظراً لوجود خطأ ترجمة في النسخة العربية.

هـ. المرودية أو الحوافز أو المساهمة في النتائج ذات الطابع الفردي أو الجماعي. ويسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من 1 جانفي 2015 (مرسوم تنفيذي رقم 15-177، 2015).

ولقد شهدت الفترة منذ 1 جانفي 1990 حتى 1 جوان 2020، وهي آخر فترة شهدت مراجعة للأجر الوطني الأدنى المضمون، 14 مراجعة في قيمة هذا الأجر، حيث ارتفعت قيمته من 1000 دج إلى 20000 دج، كما يوضحه الشكل رقم 5 أدناه.

الشكل 5: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 (دج)



Source: Préparé par l'auteur à partir de données de: (ONS)

كان الرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20000 دج ابتداء من 1 جوان 2020 أحد قرارات مجلس الوزراء الذي انعقد بتاريخ 3 ماي 2020. (بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري، 2020).

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة بحث مختلف المبررات التي تدفع الحكومات للتدخل في أسواق العمل، بعد استعراض لدور الدولة بصفة عامة في ظل الاقتصاديات القائمة على آليات السوق. وبحثنا الدور الذي يلعبه التدخل الحكومي في أداء سوق العمل في الجزائر في ظل اقتصاد قائم على السوق.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يُمكننا اختبار الفرضيتين كما يلي:

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها. فالتدخل في أسواق العمل من طرف المجتمعات، والحكومات التي تمثلها، يتم عندما تعجز هذه الأسواق عن تحقيق أكفأ النتائج، أو عندما يُراد جعل النتائج التي تحققها السوق مسايرة لتفضيلات وقيم هذه المجتمعات. ويُمكن التمييز بين

أربعة أسباب تدفع للتدخل في أسواق العمل: القوة غير المتكافئة في السوق، التمييز، عدم كفاية المعلومات وعدم كفاية التأمين ضد المخاطر.

الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها. فرغم تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد قائم على آليات السوق، إلا أن التدخل الحكومي في سوق العمل استمر في لعب دوراً هاماً في أداء هذا الأخير، سواء من خلال تدخلات مباشرة أو غير مباشرة. فلقد أسهم التدخل الحكومي في انخفاض معدل البطالة بشكل كبير من 28.89% في جوان 2000 إلى 11.4% في ماي 2019 من خلال التوظيف المباشر في القطاع العام، البرامج الضخمة للإنفاق العمومي والدعم الكبير المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تتدخل الحكومة في المسائل المتعلقة بالأجور، ويُعتبر تحديد حد أدنى للأجور من أهم مجالات هذا التدخل.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. ضمناً، لا يدل اقتصاد السوق على غياب الحكومة، بل يتضمن دوراً هاماً تؤديه في المجال التنظيمي الذي يضع قواعد اللعبة ويضمن تنفيذها للتغلب على ما يُسمى فشل السوق؛

ب. بالإضافة إلى فشل الأسواق، فإن الحكومات يُمكن أن تفشل، وهو ما يُمكن الاستعاضة عنه بالتكامل في حالة عملت الحكومة والأسواق معاً. فالدول تحتاج إلى مؤسسات حكومية قوية وفعّالة، وإلى أسواق قوية وحيوية، على ألا يكون أحدهما على حساب الآخر؛

ج. يتم التدخل في أسواق العمل من طرف المجتمعات، والحكومات التي تمثلها، عندما تعجز هذه الأسواق عن تحقيق أكفأ النتائج، أو عندما يُراد جعل النتائج التي تحققها السوق مسارية لتفضيلات وقيم هذه المجتمعات؛

د. بالرغم من انتهاء الجزائر لنظام السوق، إلا أن الحكومات المتعاقبة استمرت في تدخلها في سوق العمل، خاصة على مستوى التشغيل والأجور، حيث كان لهذا التدخل دوراً في تحسن أداء سوق العمل، بالرغم من عدم بلوغ هذا الأداء المستوى المطلوب.

التوصيات والاقتراحات:

على أساس النتائج المتوصل إليها يُمكن أن نُقدم عدد من التوصيات والاقتراحات:

أ. ينبغي عدم الاعتماد التام على آليات السوق أو على السيطرة التامة للدولة لتحقيق النتائج المرغوب فيها في سوق العمل، بل يجب الأخذ بكلا النموذجين والموازنة بينهما من خلال الاستفادة من إيجابيات كل نموذج لتحسين مخرجات سوق العمل؛

ب. بالرغم من القيود التي تحد من قدرة الحكومات على لعب دور "المُوظف" بشكل كبير ومستمر، فإنه يقع على عاتقها تسهيل عملية خلق الوظائف في القطاع الخاص من خلال إيجاد مناخ استثماري ملائم لتطور هذا القطاع، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المولدة للوظائف؛

ج. ضرورة زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وتحفيزها للاستثمار في الأنشطة المولدة للوظائف بصورة كثيفة مثل القطاع الصناعي التحويلي لجعلها قاطرة لخلق الوظائف في الاقتصاد.

المراجع

الكواز أحمد. (جانفي، 2008). إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة. سلسلة جسر التنمية(69). تاريخ الاسترداد 28 أفريل، 2020، من

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/48/48_develop_bridge69.pdf

غنيم أحمد فاروق. (بلا تاريخ). الديمقراطية واقتصاد السوق. مركز المشروعات الدولية الخاصة. تم الاسترداد من <http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/book6.pdf>

البنك الدولي. (1995). تقرير عن التنمية في العالم: العمال في عالم يزداد تكاملاً. واشنطن. تاريخ الاسترداد 27 أفريل، 2020، من

<http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/833541468155114879/pdf/148660WDR0ARABIC0Box107562B00PUBLIC0.pdf>

البنك الدولي. (1997). تقرير عن التنمية في العالم 1997: الدولة في عالم متغير. واشنطن العاصمة. تاريخ الاسترداد 27 أفريل، 2020، من

<http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/142321468338941655/pdf/173000WDR0ARABIC0Box128708B00PUBLIC0.pdf>

البنك الدولي. (2013). تقرير التنمية في العالم 2013، عرض عام: الوظائف. واشنطن العاصمة. تاريخ الاسترداد 28 أفريل، 2020، من

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11843/WDR%202013%20Overview%20isAllowed=y&Ar.pdf?sequence=119>

الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 2: التشغيل. تاريخ الاسترداد 29 أفريل، 2020، من http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

المديرية العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري. (2018). تاريخ الاسترداد 22 ديسمبر، 2018، من <http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp>

لونغاني براكاش. (جوان، 2016). ثائر لقضيته. مجلة التمويل والتنمية، (2)، 53-2. الصفحات 2-5. تاريخ الاسترداد 27 أفريل، 2020، من

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2016/06/pdf/fd0616.pdf>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. تاريخ الاسترداد 28 أفريل، 2020، من

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2013_ar_complete.pdf

بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري. (3 ماي، 2020). تاريخ الاسترداد 27 جويلية، 2020، من بوابة الوزارة الأولى الجزائرية:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-03-05-2020-ar-2.html>

تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة. (2008). الجزائر. تاريخ الاسترداد 29 أفريل، 2020، من

http://algerianembassy.org.my/PDF/Rapport%20Gouvernance/rapport_gouvernance_ar.pdf

عماري جمعي. (2011). إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر – باتنة.

بوتيل روجر. (مارس، 2009). إعادة التفكير في دور الدولة والأسواق. مجلة التمويل والتنمية، 46(1)، الصفحات 34-35. تاريخ الاسترداد 27 أفريل، 2020، من

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/03/pdf/fd0309a.pdf>

ناشد سوزي عدلي. (2009). الاقتصاد السياسي : النظريات الاقتصادية. بيروت-لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

جفال عبد الحميد. (جوان، 2000). من سياسة التشغيل إلى عملية التسريح العمالي في الجزائر. مجلة التواصل، 6(1). تاريخ الاسترداد 30 أفريل، 2020، من

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/27/6/1/48435>

القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل. (1990). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 25 أفريل 1990.

داو ماي شي، و لونغاي براكاش. (ديسمبر، 2010). مأساة البطالة. مجلة التمويل والتنمية، 47(4)، الصفحات 22-25. تاريخ الاسترداد 28 أفريل، 2020، من

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2010/12/pdf/fd1210a.pdf>

بهلول محمد بلقاسم حسن. (بلا تاريخ). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، (المجلد الجزء الثاني). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مرسوم تشريعي رقم 94-03. (1994). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، 13 أفريل 1994.

مرسوم تنفيذي رقم 15-177. (2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 08 جويلية 2015.

مرسوم تنفيذي رقم 15-59. (2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 08، 15 فيفري 2015.

بابكر مصطفى. (أفريل، 2004). سياسات التنظيم والمنافسة. سلسلة جسر التنمية (28). تاريخ الاسترداد 28 أفريل، 2020، من

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/89/89_develop_bridge28.pdf

منظمة العمل الدولية. (2006). استراتيجيات العمالة الخاصة بالبرامج القطرية للعمل اللائق: مفاهيم ونهج وأدوات لتنفيذ برنامج العمالة العالمي، وثيقة "رؤية" بشأن تفعيل عنصر العمالة في البرامج

القطرية للعمل اللائق. جنيف. تاريخ الاسترداد 29 أفريل، 2020، من

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---

relconf/documents/meetingdocument/wcms_gb_295_esp_1_1_ar.pdf

منظمة العمل الدولية. (2008). التقرير العالمي للأجور 2008/2009: الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية

نحو سياسة متناسقة. جنيف. تاريخ الاسترداد 29 أبريل، 2020، من

<https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/--->

publ/documents/publication/wcms_173521.pdf

منظمة العمل الدولية. (2010). تقرير العالمي للأجور 2010/2011: سياسات الأجور في زمن الأزمات. جنيف.

تاريخ الاسترداد 25 سبتمبر، 2019، من [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_174968.pdf)

dcomm/---publ/documents/publication/wcms_174968.pdf

منظمة العمل الدولية. (2012). أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل. جنيف. تاريخ الاسترداد 25 سبتمبر،

2019، من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---

relconf/documents/meetingdocument/wcms_175948.pdf

منظمة العمل العربية. (2008). موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في

الدول العربية، نحو سياسات وآليات فاعلة. القاهرة. تاريخ الاسترداد 28 أبريل، 2020، من

[https://alolabor.org/wp-](https://alolabor.org/wp-content/uploads/2015/01/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_01_Summary.pdf)

content/uploads/2015/01/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_01_Summary.pdf

عبد النعيم نادية. (بلا تاريخ). الخصخصة وآثارها على التنمية. تم الاسترداد من

<http://alolabor.org/final/images/stories/ALO/magazine/83/83-1.pdf>

عيسى نجيب. (1997). قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية. سلسلة دراسات التنمية البشرية.

العدد 8. نيويورك: الأمم المتحدة.

ريغي هشام. (2009). العولة وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة.

قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باجي مختارة - عنابة.

خلق (100) مليون فرصة عمل". (بلا تاريخ). "خلق (100) مليون فرصة عمل لقوة عاملة تتسارع بالنمو". تاريخ الاسترداد

27 أبريل، 2020، من

<http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262256/Employment-overview-ARB.pdf>

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2015). Bulletin d'information Statistique de la PME. Alger. Consulté

le Avril 30, 2020, sur http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no26.pdf

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2017). Bulletin d'information Statistique de la PME. Alger. Consulté

le Avril 30, 2020, sur http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_30_vff.pdf

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019a). Bulletin d'information Statistique de la PME. Alger.

Consulté le Avril 30, 2020, sur http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_34.pdf

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019b Bulletin d'information Statistique de la PME). Alger.

Consulté le Avril 30, 2020, sur http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

ONS. (s.d). Consulté le Avril 29, 2020, sur <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Masse-salarial.pdf>

ONS. (2014). ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2014. Alger. Consulté le Avril 29, 2020,

sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf

- ONS. (2016). Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014. Alger. Consulté le Avril 29, 2020, sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospeco_63-14.pdf
- ONS. (2019a). ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN MAI 2019. Alger. Consulté le Avril 29, 2020, sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf
- ONS. (2019b). Les comptes économiques de 2015 à 2018. Consulté le Avril 29, 2020, sur <http://www.ons.dz/IMG/pdf/comptesv2015-2018.pdf>
- ONS. (2019c). Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises Mai 2018. Consulté le Avril 29, 2020, sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/salaires_mai_2018.pdf